

الحكومة التونسية تواجه تمردا على قراراتها بشأن الأزمة الصحية

والمهندسين الرافض لتعليق نشاطهم في هذا الظرف، إلا أن قرار الحكومة كان واضحا، بتعليق جميع النشاطات التجارية باستثناء بيع المواد الغذائية في الأحياء والمساحات التجارية.

وكانت بلدية سوسة قد أصدرت بلاغا السبت أفادت من خلاله بتواصل العمل في الأسواق اليومية خلال فترة الحجر الصحي، قبل أن تقوم إثرها بسحب البلاغ وإقرار منع انتصاب الأسواق اليومية. واستنكر وليد قاسم رئيس المجلس القطاعي للتجارة التابع للاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بمحافظة المنستير قرار الحكومة تنفيذ حجر صحي شامل تزامنا مع عطلة عيد الفطر الذي يمثل فترة الذروة لقطاع التجارة وخاصة الملابس والأحذية.

ووجه في بيان الدعوة لكافة التجار بمواصلة العمل خلال الأيام القادمة التي تسبق عيد الفطر لتلبية حاجيات المستهلكين في هذه المناسبة الدينية ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه، مع الالتزام بتطبيق البروتوكول الصحي والتباعد الجسدي.

واعتبر الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بسيدي بوزيد (وسط)، أن المنظمة تعتبر بداية تطبيق قرار الحظر الشامل في غير محله، باعتباره أن هذه الفترة هي فترة الذروة وباعتبار الالتزامات المالية للتجار المزمين بالإيفاء بها بعد العيد، داعيا إلى ضرورة مراجعة نوقيت تطبيق قرار الحظر وتأجيله إلى أول أيام عيد الفطر.



سعيد العسكري
حكومة المشيشي
ضيفة، وقراراتها
الارتجالية خلقت احتقاناً

وأكد الاتحاد في بيان أصدره تبنيه للقرارات الصادرة عن المهندسين في ولاية (محافظلة) سيدي بوزيد والقاضية بمواصلة العمل إلى غاية آخر شهر رمضان.

وشهدت مكاتب البريد بمرکز المحافظة حالة من الفوضى بسبب الاحتكاك والازدحام، حيث توافد عدد غير من المواطنين أغلبهم من كبار السن لسحب مخمهم قبل عطلة عيد الفطر دون احترام التباعد الاجتماعي.

وشهدت الأسواق ومحطات النقل الحضري والجماعي اكتظاظا كبيرا دون احترام لشروط التوقي من فايروس كورونا. واستنكر المواطنون ضيق الوقت وتأخر السلطات المهنية في الإعلان عن موعد الحجر الصحي الشامل مما تسبب في الاكتظاظ والازدحام أمام كافة المحلات.

وأدى رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي زيارة تفقدية الأحد إلى محطتي "باب عليوة" و"المنصف باي" بعد تداول صور للاكتظاظ الذي أعقب الإعلان عن الإغلاق العام.

وأقرت الحكومة حجرا صحيا شاملا لمدة 7 أيام، يشمل عطلة عيد الفطر وتعليق فتح دور العبادة.

وقال المشيشي في مؤتمر صحفي الجمعة إن الحكومة أقرت الحجر الصحي الشامل في البلاد خلال الفترة من 9 إلى 16 مايو الجاري، التزاما مع عيد الفطر، وذلك للحد من انتشار الفايروس.

ودعا المواطنين إلى الالتزام بالقرار وعدم تبادل زيارات عيد الفطر، محذرا من أن الوضع الوبائي "خطير والبلد تهدده أزمة صحية قد تكون الأخطر في تاريخها"، ومشددا على "ضرورة الوعي بخطورة هذا الوضع".



رفض الانصياع للقرارات الأخيرة

خالد هديوي

تونس - تواجه حكومة هشام المشيشي في تونس تمردا على قراراتها المتعلقة بالأزمة الصحية والهادفة لاحتوائها، حيث أصدر عدد من النقابات بيانات رافضة لقرارات الحكومة وغلقت الأسواق والمحلات التجارية، وأكدوا أنهم سيواصلون العمل بصفة عادية، ما يضيق الخناق على الحكومة حسب مراقبين ويكشف ضعفها في إدارة الأزمات.

وقال رئيس الجامعة الوطنية للجلود والأحذية أكرم بلحاج "تفاجأنا بقرارات الحكومة التي أعلنت الغلق بالتزامن مع قرب حلول عيد الفطر، ما ترك استياء كبيرا لدى المواطنين، باعتبار أن الأسبوع الأخير من شهر رمضان يرتفع فيه نسق النشاط التجاري".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" الأحد "نحن نؤيد الإجراءات الصحية، لكن كان من الأفضل أن تكون بداية شهر رمضان، لأن الغلق قبل ثلاثة أيام من عيد الفطر لن يغير شيئا، والإجراءات غير مفهومة، ومع الأسف تداعياتها ستكون خطيرة نظرا لوجود حالة من الغليان في الشارع"، مؤكدا "نحن ضد إثارة الفوضى، لكن القرارات فيها تعسّف وتم اتخاذها دون تخطيط أو تفكير، وهناك ازدحام في وسائل النقل واكتظاظ في الأسواق".

وتابع بلحاج "نحن نسعى للالتزام بالقرارات، لكن الانفلات وارد من تجار تابعين للجامعة في عدد من الجهات على غرار ما وقع الأحد في محافظتي قابس وتابل، لأن نشاط التهريب والتجارة الموازية متواصل".

وترى أوساط سياسية تونسية أن حكومة المشيشي تثبت في كل مرة أنها تتخذ قرارات غير مدروسة على حساب الفئات الشعبية، واصفة إياها بـ"الضعيفة والمشلولة".

وأفادت سهير العسكري النائب البرلمانية أنه "في أربع مناسبات أقرت الحكومة إجراءات غير مدروسة، وكان عليها أن ترفق هذه القرارات بمساعدات اجتماعية للمواطنين، نظرا للضرر الكبير لأصحاب المقاهي والمحلات التجارية الذين يعانون من ديون وسداد قروض ومخلفات بالذمة".

وأضافت العسكري في تصريح لـ"العرب"، "كان يفترض أخذ هذه الإجراءات منذ أسبوع على الأقل، وهذه القرارات الارتجالية زادت من حالة الاحتقان في مختلف المناطق (الكاف وقابس وسوسة والمستنير)".

وأردفت "الحكومة ضعيفة ومشلولة وتشتغل بوزراء بالنيابة"، متسائلة "هل يعقل أن يكون رئيس الحكومة وزيرا للداخلية بالنيابة، ووزير تكنولوجيا الاتصال وزيرا للفلاحة بالنيابة؟".

واستطردت "الوضع الصحية الصعبة في المستشفيات والأخبار المتداوله حول رفع الدعم ستخلق حالة من الغليان في الشارع، هذه الحكومة مالها الزوال".

وصعد عدد من التجار والنقابات ضد الحكومة رافضين الالتزام بقراراتها، ما يندرج تحت احتقان اجتماعي وشيك.

وقال رئيس المجلس البلدي بسوسة الساحلية محمد إقبال خالد إنه لن يتم السماح للتجار، على غرار بائعي الملابس الجاهزة، بمواصلة العمل خلال فترة الحجر الصحي الشامل، وذلك ردا على موقف النقابات المهنية بالاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بسوسة، القاضي بمواصلة العمل ورفض قرارات الحكومة.

وأكد خالد في تصريح لإذاعة محلية الأحد أنه ورغم تفهمه لمواقف التجار

استدارة من حكومة الدبيبة نحو جنوب ليبيا

زيارة وفد حكومي تكسر العزلة السياسية على فزان



نحن هنا معكم

ستضعها لجنة 5+5 (العسكرية المشتركة) بإشراف أممي ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، نحن نعمل على تحرير قرارنا السيادي والتجهيز لانتخابات حرة وزيوية خالية من ضغط السلاح والقوة". وجاءت هذه الزيارة في وقت تواجه فيه حكومة الدبيبة تحديات متزايدة تبقى أبرزها معالجة الملف الأمني واستكمال المصالحة الوطنية لهيئة المناخ اللازم لتنظيم الانتخابات بشقيها الرئاسية والبرلمانية في ديسمبر المقبل.

ولكن، يبدو أن هذه التحديات لم تحجب على حكومة الوحدة الوطنية ضرورة الاهتمام بإقليم فزان الذي ظل لفترة كبيرة يواجه الإهمال رغم التحديات الأمنية التي واجهها وسط التوتر المتزايد الذي تعرفه تشاد والنيجر المجاورتان. وأدى مقتل الرئيس التشادي إدريس ديبي في وقت سابق متأثرا بإصابته على الجبهة عقب فوزه بولاية رئاسية سادسة إلى ارتفاع الأصوات المناهضة بضرورة إيلاء أهمية قصوى من حكومة الوحدة والمجلس الرئاسي للجنوب الليبي.

وأجرى وزير النفط والغاز بحكومة الوحدة الوطنية محمد عون زيارة إلى الجنوب حيث التقى أحمد حومة النائب الثاني لرئيس البرلمان، وعضوي المجلس الهادي الصغير وعبد السلام محمد. وبحث عون الإسراع بإنشاء مصفاة في الجنوب، وتوفير الشباب الخريجين، خصوصا في تخصصات النفط والغاز.

الأعلى للدولة الاستشاري الطاهر المكتبي وعضو المجلس البلدي عمر عمورة وعددا من المسؤولين المحليين وأعيان ونشطاء المدينة الذين رحبوا بخطوتها باعتبار أنها أول وزيرة تصل للقطرون منذ العهد الملكي الذي انتهى في ليبيا في العام 1969.

وتعهدت وزيرة الخارجية للمسؤولين المحليين في القطرون بـ"تنقل الصورة الحقيقية عن الوضع في المنقطة، والمذاكرات التي قدمت لها إلى مجلس رئاسة الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية".

ولم تفوت المنقوش الفرصة لتجديد دعوتها إلى سحب كل المرتزقة والقوات الأجنبية المتواجدة في ليبيا. وقالت "نتمنى الاستقرار للدولة الجارة تشاد وفق ما يقرره شعبها وما يحقق تطلعاته وبالطرق السلمية"، مضيفة "عائينا في ليبيا كثيرا من عبور الجماعات المسلحة بجنسياتها المختلفة لحدودنا وتوظيفها من أطراف الصراع الليبي، وطالبنا مرارا وتكرارا هذه الدول بمساعدتنا لضبط رعاياها والوصول إلى حلول في بلدانهم تقينا وبقية شرور الحرب".

وتابعت "اليوم نجدد ذات المطالبة بضرورة خروج القوات الأجنبية والمرتزقة فاعنر وجنوايد وسوريين وغيرهم من المرتزقة في كل ليبيا سواء في الجنوب أو الغرب أو الشرق وفورا من بلدنا، والتعاون معنا من خلال خطة زمنية

الحكومات والانتصار لهم إكبارا وإجلالا والتزاما".

وتابع الكوني في تغريدة له عبر حسابه الرسمي على "تويتر" مساء السبت "بين الوجد والفخر تحنر المشاعر في فزان والتي ما فتئت، رغم قسوة الطبيعة وقسوة الحكومات وعصف البعد عن المركز، تنتصر للوطن.. وما انفكت، بصبر، وتحصل شامخ، موحدة للأمة جامعة صمام أمان.. شددت لأهلي في فزان على أنه قد حان الوقت لإنصاف الجنوب، أن تنتصر له إكبارا وإجلالا والتزاما".

وكان الدبيبة قد تعهد بأن يكون الجنوب الليبي من أولويات عمل حكومته، مشددا في فبراير الماضي أي قبل حتى أن تنال حكومته ثقة البرلمان على أن "الجنوب سيكون من أولويات عملنا خصوصا في مجالات الصحة والبنية التحتية والنشاط النفطية". وأدت وزيرة الخارجية الليبية لجلاء المنقوش زيارة إلى بلدة القطرون جنوب البلاد واجهت خلالها تشويشا من قبل المحسوبين على جماعة الإخوان المسلمين في امتداد للحملة التي يقودها هؤلاء ضدها على خلفية تصريحاتها بشأن التدخل التركي.

وفي خطوة فريدة من نوعها مسؤول لبيي أجرت المنقوش زيارة إلى معبر التوم في أقصى الجنوب على الحدود مع النيجر.

كما التقت المنقوش مقرر مجلس النواب صالح قلمة وعضو المجلس

مثل إقليم فزان خلال الأيام الماضية قبله أعضاء حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد الدبيبة ما يعكس استدارة من الحكومة نحو جنوب ليبيا الذي واجه إهمالا كبيرا في عهد الحكومات السابقة.

سبها (ليبيا) - سرعت حكومة الوحدة

الوطنية المؤقتة في ليبيا برئاسة عبدالحميد الدبيبة من وتيرة تحركاتها في سياق استدارتها للجنوب الليبي الذي كان يشكو إهمالا من الحكومات السابقة، وذلك وسط مساع من الدبيبة للإيفاء بالتزامات فريقه الحكومي التي على رأسها إيصال البلاد إلى انتخابات عامة في موعدها المحدد 24 ديسمبر المقبل. وفي إطار هذه التحركات التقى عضو المجلس الرئاسي موسى الكوني الذي يتحدر من الجنوب بالقادة العسكريين لإقليم فزان لبحث توحيد المؤسسة العسكرية.

وقال الكوني في تغريدة له بموقع "تويتر" إن "اجتماعنا مع قادة القوات المسلحة في فزان، وعلى طاولة واحدة، أسس لخطوة ذات أهمية خاصة باتجاه توحيد المؤسسة العسكرية الليبية"، موضحا أن "هذا الهدف يقف على قمة هرم أولوياتنا، وذلك لضمان وحدة وسيادة القرب الليبي، وإنجاز الاستحقاق التاريخي الذي جئنا من أجله: إجراء الانتخابات في 24 ديسمبر".

وتعكس التحركات الأخيرة التي قادها ممثلون عن السلطة الانتقالية التي تسلمت مهامها قبل أشهر في ليبيا، وتصدرتها عدة ملفات على غرار المصالحة الوطنية وتوحيد المؤسسة العسكرية بما يضمن تنظيم انتخابات عامة في موعدها، استدارة نحو إقليم فزان الذي يواجه أصلا تهديدات متزايدة في ظل التوتر الذي تعرفه الجارة تشاد.



موسى الكوني
الوقت حان لإنصاف
أهل فزان من قسوة
الحكومات

وبالرغم من الأهمية التي يكتسبها إقليم فزان باعتباره همزة وصل بين ليبيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء، إضافة إلى كونه يُعد مركزا قريبا هاما، إلا أنه لا يزال يعاني إهمالا من السلطات، لكن ممثلي حكومة الدبيبة لا يُخفون أن المنطقة تستحق الإنصاف اليوم.

وتشد موسى الكوني على أن "الوقت قد حان لإنصاف أهل فزان من قسوة

شد وجذب بين إسبانيا والمغرب بسبب زعيم البوليساريو

ونذلك إثر سؤالها من صحفيين في مؤتمر صحفي بالباراغواي.

ويرى مراقبون أن استمرار حالة الشد والجذب بين إسبانيا والمغرب قد تُفضي في نهاية المطاف إلى إعادة تقييم الروابط لثراحتها مع مدريد رغم محاولة السلطات الإسبانية التخفيف من حدة الخلاف.

وشددت وزارة الخارجية المغربية في بيانها الأخير على "التداعيات الخطيرة" لخطوة استقبال زعيم البوليساريو على العلاقات بين البلدين اللذين تربطهما شراكة مهمة لاسيما في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية.

وكانت الخارجية الإسبانية أكدت قبل أسبوعين أن العلاقات مع المغرب لن تتأثر باستضافة زعيم البوليساريو، مشددة على أنها جاءت "لاعتبارات إنسانية بحثة".

لكن الخارجية المغربية أوضحت السبت أن "الاعتبارات الإنسانية لا تبرر المناورات التي يتم القيام بها من وراء شريك وجار" مشددة على أن هذه الاعتبارات "لا يمكن أن تشكل تفسيرا للتواطؤ بخصوص عملية انتقال هوية وتزوير جواز سفر بهدف التحايل المتعمد على القانون".

ويسود إجماع داخل المغرب من مختلف الأطراف السياسية على

رفضت فيه التبريرات التي اطلقتها مدريد بشأن استقبالها لزعيم جبهة البوليساريو إبراهيم غالي.

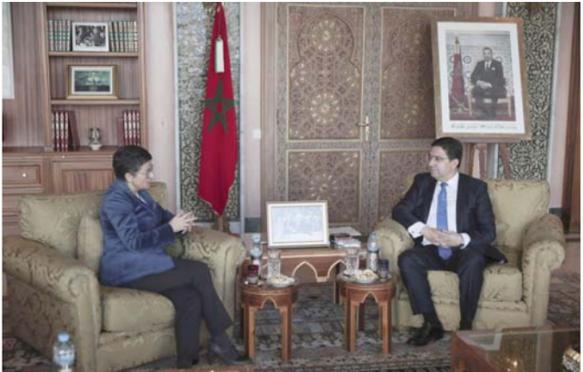
وقالت الوزارة، إن عدم إبلاغ السلطات الإسبانية نظيرتها المغربية باستقبال غالي ليس مجرد إغفال بسيط وإنما هو عمل يقوم على سبق الإصرار، وهو خيار إرادي وقرار سيادي لإسبانيا أخذ المغرب علما كاملا به وسيستخلص منه كل التبعات" رافضة بذلك التبريرات التي صدرت عن الرباط في هذا الصدد.

وتجنبت وزيرة الخارجية الإسبانية التعليق على بيان الخارجية المغربية

مدريد - استمر الأحد الشد والجذب بين إسبانيا والمغرب بسبب استقبال مدريد لزعيم جبهة البوليساريو

الانفصالي إبراهيم غالي لتلقى العلاج إثر إصابته بفايروس كورونا المستجد. وردت الأحد وزيرة الخارجية الإسبانية أرنانشا غونزاليس لايا على بيان وزارة الخارجية المغربية شديد اللهجة الذي أصدرته الرباط السبت قائلته "ليس لدينا ما نضيفه بشأن استقبال زعيم البوليساريو".

وكانت وزارة الخارجية المغربية قد أصدرت السبت بيانا شديد اللهجة



المغرب يرفض تبريرات إسبانيا